قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الإقتصادى والصناعى والفنى بين حكومـــة جمهورية مصر العربية ومملكة السويد والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والصناعى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية ومملكة السويد والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياسة الجمهورية فى أول جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (١١ يونيه سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

اتفاق

التعاون الاقتصادى والصناعى والفنى

بين جمهورية مصر العربية ومملكة السويد

إن حكومة جمهورية مصر العربية ومملكة السويد

ـــ رغبة منهما فى تقوية علاقات الصداقة بين البلدين .

ـــ رغبة منهما فى تدعيم التعاون الاقتصـادى والصـناعى والفنى بين البلدين .

قد اتفقتا على :

(مادة ١)

يعمل الطرفان المتعـاقدان عـــلى تشجيع وتنمية التعاون الاقتصادى والصناعى والفنى بين الهيئات والمنظمات والمؤسسات والأطراف المعنية فى كلا البلدين وفقا لقوانين ولوائح كل منهما .

(مادة ٢)

يحدد الطرفان المتعاقدان إما مباشرة أو عن طريق اللجنة المشتركة المشار إليها فى المادة الرابعة المجالات التى يمكن اعتبار توسيع نطاق التعاون فيها أنه يخدم مصالح الطرفين ، وهما يقران أن هذا التعاون يمكن أن يمتد للمجالات الآتية :

(أ) المشروعات ذات المصلحة المشتركة بما فى ذلك التراخيص ، والعلامات التجارية وبرامات الاختراع وترتيبات نقل الخبرة الفنية بين الأطراف المعنية فى البلدين .

(ب) الدراسات والزيارات وتبادل وجهـات النظر بشأن تنفيذ المشروعات ذات المصلحة المشتركة .

(جـ) تبادل الوثائق الفنية والمعلومات

(مادة ٣)

أشكال وطرق وشروط التعاون فى مجالات الأنشطة الواردة فى اطار هذه الاتفاقية يتم التفاوض بشأنها أو الاتفاق عليها مباشرة بين الهيئات أو المؤسسات أو المنشآت أو الأطراف الأخرى المعنية فى البلدين طبقا لقوانين ولوائح كل منهما .

ويعمل الطرفان المتعاقدان ـــ بقدر الإمكان ـــ على تيسير الإجراءات المتعلقة بإعـــداد أو إبرام عقود أو تنفيذ التعاون فى الأنشطة الواردة فى إطار هذا الاتفاق .

(مادة ٤)

تشكل لجنة مشتركة يمكن أن تضم ممثلين عن السلطات والهيئات والمؤسسات والمنشآت وأية أطراف أخرى معنية فى كلا البلدين وتجتمع اللجنة ـــ بناء على طلب أى من الطرفين لمراجعة تطور التعاون المنبثق من هذا الاتفاق وكذلك لدراسة وبحث الأساليب الكفيلة بزيادة دعم هذا التعاون .

ويجـوز للجنة ـــ إذا دعى الأمر ـــ أن تنشئ مجموعات عمل خاصة لبحث موضوعات محددة تكون لها صفات خاصة بالنسبة لهذا التعاون .

(مادة ٥)

تدخل الاتفاقية حيز النفاذ فى تاريخ يحدد عن طريق تبادل مذكرات بين الحكومتين .

وتسرى أحكامها لمدة خمس سنوات و يمتد العمل بها بعد ذلك تلقائيا من عام لآخر مالم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر — بإخطار كتابى — برغبته فى الإنهاء ، بما لايقل عن ستة شهور قبل تاريخ انتهاء العمل بها .

ولا يؤثر الانتهاء أو الإنهاء فى صحة الترتيبات والعقود القائمة بين الهيئات والمؤسسات والمنشآت أو أى أطراف أخرى معنية فى البلدين .

تمت ووقعت فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٣ من نسختين أصليتين ، باللغة الانجليزية ما

عن حكومة جمهورية مصر العربية — عن حكومة مملكة السويد

اسماعيل فهمى — سفين اندرسون

وزير الخارجية — وزير الخارجية

إلى مستر برتيل سوارد

رئيس وفد السويد

ستكهولم فى ١٤ فبراير سنة ١٩٧٥

السيد الرئيس

خلال المباحثات الخاصة باتفاقية التعاون الاقتصادى والصناعى والفنى بين جمهورية مصر العربية ومملكة السويد ، طلب وفد جمهورية مصر العربية أن يدرج اسم جمهورية مصر العربية ضمن أسماء الدول التى تقدم إليها السويد معونة التنمية عن طريق هيئة التنمية الدولية السويدية .

وإنى أكون شاكرا إذا تفضلتم بإخطار حكومة السويد بذلك .

وإنى أنتهز هذه الفرصة ياسيادة الرئيس لأعرب لسيادتكم عن فائق احترامى ما

أحمد دويدار

رئيس وفد

جمهورية مصر العربية

إلى الدكتور أحمد دويدار

رئيس وفد جمهورية مصر العربية

ستكهولم فى ١٤ فبراير ١٩٧٥

السيد الرئيس

أحيط سيادتكم علما بأنى قد تلقيت خطابكم المؤرخ اليوم الذى يقرأ كما يلى :

" خلال المباحثات الخاصة باتفاقية التعاون الاقتصادى والصناعى والفنى بين جمهورية مصر العربية ومملكة السويد ، طلب وفد جمهورية مصر العربية أن يدرج اسم جمهورية مصر العربية ضمن أسماء الدول التى تقدم إليها السويد معونة التنمية عن طريق هيئة التنمية الدولية السويدية .

وإنى أكون شاكرا إذا تفضلتم بإخطار حكومة السويد بذلك " .

أنتهز هذه الفرصة ياسيادة الرئيس لاجدد لسيادتكم خالص تقديرى واحترامى ما

مستر برتيل سوارد

رئيس وفد السويد

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والصناعى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية ومملكة السويد والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٧٥ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادى والصناعى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية ومملكة السويد والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥ ، ويعمل به اعتبارا من ٢٢ يوليه سنة ١٩٧٥

تحريرا فى ٢ شعبان سنة ١٣٩٥ (١٠ أغسطس سنة ١٩٧٥)

محمود رياض